محضر اجتماع
الهيئة العامة غير العادية
لشركة بنك قطر الوطني-سورية ش.م.س.ع
شركة مساهمة مغفلة سورية عامة

بناءً على الدعوة الموجهة من مجلس الإدارة إلى السادة المساهمين في شركة بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع لحضور اجتماع الهيئة العامة غير العادية في تمام الساعة العاشرة صباحاً من يوم الأربعاء الموافق لـ 2025/08/13 في قاعة الأمويين - فندق الشام بدمشق، والتي تم نشرها في النشرة الإلكترونية للصحف المحلية وفق عدد المرات المحدد وفق أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، بتاريخ 2025/07/27 2025/07/28 وفقاً للشكل التالي:

1- الموقع الرسمي لصحيفة الثورة / العدد رقم 1436 والعدد رقم 1437.

2- الموقع الرسمي لصحيفة الحرية / العدد رقم 73 والعدد رقم 74.

وبناءً على الكتاب رقم (0400/OG/CEO/25) تاريخ 2025/07/24 الموجه إلى وزارة الاقتصاد والصناعة، والكتاب رقم (0736/OC/CEO/25) تاريخ 2025/07/24 الموجه إلى مصرف سورية المركزي، والكتاب رقم (0401/OG/CEO/25) تاريخ 2025/07/24 الموجه إلى هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية لإبلاغهم الدعوة المذكورة وتسمية مندوبين عنهم لحضور الاجتماع.

عقدت الهيئة العامة غير العادية للشركة اجتماعها الأول في الزمان والمكان المحددين في الدعوة وذلك بحضور عدد من المساهمين الذين يحملون أسهماً بالأصالة وعددها (319354146) سهماً وتشكل ما نسبته73.31% وأسهم بالوكالة وعددها (27017788) سهماً وتشكل ما نسبته 6.20% من رأسمال الشركة، حيث يكون مجموع الأسهم الممثلة بالاجتماع (346371934) سهم تشكل ما نسبته 79.52% (وفق جدول الحضور المرفق).

كما حضر هذا الاجتماع السادة مصطفى اسماعيل وربا عساف مندوبين عن وزارة الاقتصاد والصناعة بموجب كتاب التكليف رقم (1/12/4191/5413) تاريخ 2025/08/10 كما حضر كل من الآنسة جمانة حامد والسيد زاهر اسعد والآنسة دعاء سليمان مندوبين عن مصرف سورية المركزي بموجب كتاب التكليف رقم (16/3258/ص) تاريخ 2025/07/30، وكما حضر كل من الآنسة غنى طيارة والآنسة شذى حمندوش مندوبين عن هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بموجب كتابهم رقم(616/ص-إم-إ) تاريخ 2025/07/28، وحضر الاجتماع السيد قحطان السيوفي مدقق حسابات الشركة.

كما حضر كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة السيدة رغد معصب والسيد حسن خطيب والسيد مرهف نزهه والسيد عيسى الشامي وتغيب باقي أعضاء مجلس الإدارة بعذر مقبول، كما حضر الرئيس التنفيذي للبنك - السيد نضال غضيان النصراوين.

١٢ آب ٢٠٢٥

صورة طبق الأصل

وحيث أن شروط انعقاد الاجتماع قد توافرت من حيث إصدار الدعوة ونشرها وحضور مساهمين بأكثر من النصاب الذي يوجبه قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 وتمثيل وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك بمندوب عنها، وتمثيل مصرف سورية المركزي بمندوب عنه، وتمثيل هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بمندوب عنها فإن هذا الاجتماع يكتسب الصفة القانونية لانعقاده.
بعد أن تنازل كافة الحضور عن الشروط الشكلية للدعوة، بدأت الهيئة العامة غير العادية أعمالها.

عملاً بأحكام المادتين 181 و1/182 من قانون الشركات ترأس الجلسة نائب رئيس مجلس الإدارة السيدة رغد معصب حيث قامت بتسمية كل من السيدين نبيل زماط وإلياس حنوش مراقبي تصويت للجلسة والمحامي الأستاذ رامي الحسن مدون لوقائع الجلسة.

ومن ثم بدأ بتناول النقاط التي جاء عليها جدول الأعمال التالي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2024، وخطة العمل للسنة المالية 2025.
2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة، وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية عن عام 2024.
3- مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2024 والمصادقة عليها، وبيان واقع محفظة التسهيلات الائتمانية وتطورها وحجم التسهيلات المنتجة وغير المنتجة (المتعثرة).
4- اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات.
5- اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2024/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 129.57% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 100 مليار ليرة سورية فقط "-مائة مليار ليرة سورية " لا غير، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك.
6- المصادقة على تعويضات، وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2024.
7- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.
8- انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم وبدلاتهم.
9- انتخاب مدقق الحسابات لعام 2025، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.
10- الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.
11- عرض والمصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني - سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق.

أولاً - سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2024، وخطة العمل للسنة المالية 2025.

تلت السيدة نائب رئيس مجلس الإدارة تقرير مجلس الإدارة المقدم للهيئة العامة الذي تضمن عرضاً شاملاً لأعمال البنك في السنة المالية المنصرمة 2024، وخطة العمل للسنة المالية 2025.

خلال عام 2024، وعلى الرغم من استمرار الصراعات العالمية، حَمَل المشهد الاقتصادي العالمي تحدياتٍ وفرصٍ على آن واحد، فبعد التوقعات باعتدال النمو العالمي، وما تبعها من مفاجآت سلبية بشأن التضخم في مطلع العام، ازداد النشاط الاقتصادي وتراجع أثر ضغوط الأسعار، مما أدى إلى بيئة اقتصادية إيجابية، كما سمح هذا ببدء التيسير المرتقب للسياسات النقدية من قبل البنوك المركزية الكبرى في الاقتصادات المتقدمة.

وعلى الصعيد المحلي، استمرت العقوبات الاقتصادية الجائرة على سورية، وارتفع المستوى العام للأسعار بشكل ملحوظ خلال عام 2024، وعلى الرغم من ذلك، وبفضل صلابة ركائزنا الاستراتيجية، حقق البنك أداءً قوياً وحافظ على استمرارية أعماله، وأنشطته، ووفائه بالتزاماته اتجاه العملاء، ومختلف الأطراف ذات العلاقة.

قام البنك خلال عام 2024 برفع رأس المال عن طريق توزيع أسهم مجانية بنسبة 100% وذلك بعد موافقة الهيئة العامة للمساهمين والحصول على موافقة الجهات الوصائية، والرقابية، حيث أصبح رأس المال 43.56 مليار ليرة سورية.

وحقق البنك أرباحاً صافية بعد الضرائب بلغت 64.69 مليار ليرة سورية، وذلك بعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي والبالغة 165.7 مليار ليرة سورية.

كما ارتفع مبلغ إجمالي الموجودات في نهاية عام 2024 ليصل إلى 3,517 مليار ليرة سورية، مقارنة بـ 2,959 مليار ليرة سورية في بداية العام وبنسبة نمو 19%، ونمت ودائع العملاء بنسبة 54% لتصل إلى 853.2 مليار ليرة سورية في نهاية العام، في حين نمت صافي محفظة التسهيلات الائتمانية بنسبة 42% لتصل إلى 174.9 مليار ليرة سورية.

إضافة لما سبق، فقد استمر البنك في الحفاظ على قوة قاعدة رأس المال، حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 206.42% وهي الأعلى في القطاع المصرفي، كما يحتفظ البنك بنسب سيولة عالية سواءً بالليرات السورية أو بالعملات الأجنبية.

نؤمن إيماناً راسخاً بأن الحوكمة السليمة والإدارة الحكيمة للمخاطر والتحسين المستمر المدعوم بالابتكار التكنولوجي هي أمور أساسية لنمونا على المدى الطويل.

ويضمن إطار الحوكمة أن دورنا في مجلس الإدارة لا يقتصر على متابعة التقدم الذي يحرزه البنك فحسب، بل يشمل أيضاً حماية أعمال ومصالح العملاء والمساهمين، وقد عملنا بجد لتعزيز أعلى معايير السلوك الأخلاقي والمهني، وتعزيز النهج الحكيم في إدارة المخاطر الذي مكّننا من اغتنام فرص النمو مع تحقيق التوازن بين المخاطر والعوائد.

وبالنظر إلى المستقبل، يؤكد مجلس الإدارة الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال، والسيولة، وجودة الأصول لضمان المرونة في مواجهة التقلبات، والصدمات المحتملة، وستتواءم استراتيجيتنا كبنك للخدمات المصرفية المتكاملة، مع تقديم أفضل الخدمات لعملائنا، وهذا ما تم اعتماده في خطة عام 2025 والتي تتمثل أهدافها بما يلي:

- العمل على تفعيل وتطوير الخدمات الإلكترونية.
- تحسين مؤشر الكفاءة من خلال ضبط وترشيد النفقات التشغيلية.
- زيادة معدلات صافي هامش الفائدة، وتعزيز الدخل من غير الفوائد.
- المحافظة على جودة المحفظة الائتمانية.
- العمل على تحسين الحصة السوقية في مجال التسهيلات الائتمانية، وودائع العملاء.
- المحافظة على الموظفين المتميزين، والعمل على استقطاب أفضل الكفاءات، والاستمرار في تطبيق خطط تدريبية شاملة لكافة المجالات المصرفية.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مجلس الادارة.

ثانياً - سماع تقرير مدقق الحسابات عن أحوال الشركة، وميزانيتها وعن الحسابات المقدمة من قبل مجلس الإدارة عن السنة المالية عن عام 2024.

تقدم السيد قحطان السيوفي بتقريره حول تدقيق البيانات المالية والتي تتكون من بيان المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2024، وبيان الدخل والدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول البيانات المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

وخلص تقرير مدقق الحسابات إلى عدالة البيانات المالية المقدمة من مجلس الإدارة من كافة النواحي الجوهرية وإلى توافقها مع المعايير الدولية، كما أكد التقرير على توافق البيانات المالية للبنك مع أنظمة وتعليمات هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية والمتطلبات القانونية والتشريعية ذات الصلة وأنها تظهر بعدالة المركز المالي للبنك وأوصى الهيئة العامة بالمصادقة على البيانات المالية عن عام 2024 وتقرير مجلس الإدارة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تقرير مدقق الحسابات.

ثالثاً - مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية 2024 والمصادقة عليها، وبيان واقع محفظة التسهيلات الائتمانية وتطورها وحجم التسهيلات المنتجة وغير المنتجة (المتعثرة).:

عرض السيد رئيس الهيئة العامة البيانات المالية والحسابات الختامية لعام 2024 حيث أوضح أن البيانات المالية للعام 2024 أظهرت ربحاً وقدره مائتان وثلاثين مليار وأربعمائة وواحد وثلاثين مليون وخمسمائة وخمسة وثلاثين الف ومائتان وأربع وسبعين ليرة سورية، كما قدم الرئيس التنفيذي للبنك السيد نضال النصراوين، عرضاً توضيحياً عن الأوضاع الاقتصادية العالمية والإقليمية والمحلية وعن نتائج أعمال البنك ومقارنتها بالقطاع المصرفي، مبيناً ما يلي:

يسعدني أن أشارك واياكم أهم الإنجازات التي حققها البنك خلال عام 2024، إذ حافظ البنك من التقدم والأداء القوي انعكست بتحقيق أرباح صافية بعد الضرائب 64,69 مليار ليرة سورية، وذلك بعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي مقابل 55,46 مليار ليرة سورية خلال عام 2023 أي بنمو بلغ 17%

وتسجيلاً لهذا الأداء المتميز بعد امتداد لمسيرتنا الناجحة وقوة مركزنا المالي، وخير دليل على التزامنا الثابت بالاستمرار بتقديم الخدمات المصرفية وبمنهجية متحفظة وبأداء متميز لأصول البنك، ضمن بيئة تشغيلية مليئة بالتحديات الصعبة سواء المحلية والعالمية، إلا أنه استمر البنك في الحفاظ على المسار التصاعدي للربحية المدعوم بقاعدة رأسمالية قوية ونسبة سيولة مرتفعة إلى جانب نسبة نمو في ودائع العملاء بلغت 54% عن العام السابق.

كما نمت صافي محفظة التسهيلات بنسبة 42% لتصل إلى 174,9 مليار ليرة سورية.

كما استمر البنك في الحفاظ على قوة قاعدة رأس المال حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال 206,42 % وهي الأعلى في القطاع المصرفي.

وسنواصل تعزيز جهودنا نحو الاستدامة في اعمالنا إضافة إلى تطوير استراتيجية خاصة لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية والحوكمة وبما يتوافق مع أفضل الممارسات والتوجهات العالمية وإرشادات مصرف سورية المركزي في هذا المجال وإعطاء الأولوية للانفتاح في اعمالنا محلياً وخارجياً وضمن معايير الالتزام والحوكمة المسموح بها.

وتقديم أحدث التطبيقات الالكترونية بالقياس مع أفضل الممارسات المصرفية المعمول بها عالمياً، الى جانب مواكبتنا للتطورات المستمرة في مجال القطاع المصرفي بما ينعكس إيجابيا على عملاءنا والمساهمين لدينا والمجتمعات التي نعمل معها.

وفي الختام أود التعبير عن شكري وتقديري لكافة المؤسسات الرسمية ومصرف سورية مركزي وهيئة الأوراق والاسواق المالية السورية على دعمها المتواصل لتعزيز أداء القطاع المصرفي.

كما أود التعبير عن شكري وتقديري لأعضاء مجلس الإدارة على دعمهم المستمر وتوصياتهم السديدة والشكر الموصول لأعضاء فريق عملنا على كل ما بذلوه في سبيل نمونا وتقدمنا.

وبعد انتهاء العرض التوضيحي، تقدم المساهم الدكتور وليد الأحمر بالمداخلة التالية:
شكر وامتنان للشريك الاستراتيجي، بنك قطر الوطني– الدوحة:
وذلك على الدعم الكبير والمستمر والمتواصل منذ التأسيس عام 2009 وحتى اليوم وخلال السنوات الماضية وفي أصعب الأيام والمراحل.
استمر بنك قطر الوطني - الدوحة متابعاً ومشرفا بشكل مباشر على عمل البنك هنا مما حقق التوازن والاستمرارية والتميز للبنك في سورية، وقد قام الشريك الاستراتيجي بتطبيق اتفاقية الدعم الفني والإداري والمعلوماتي هذا ميزها بكل أمانة وبكل سخاء مما كان له الدور الأكبر في نجاح البنك وثباته وتجاوزه للصعاب، ومما ساهم في تحقيق أفضل النتائج في السنوات الأخيرة .
لذلك كل التحية والاحترام والتقدير لشريكنا الاستراتيجي بنك قطر الوطني – الدوحة.
أود الإشارة إلى أن بنك قطر الوطني – سورية يحتل موقع ريادي بين المصارف الخاصة في سورية وخاصة مع البنوك التقليدية التجارية، إذ أنه يحتل المرتبة الأولى بمجموع حقوق الملكية والمرتبة الأولى في حجم مركز

القطع البنيوي بين كافة البنوك السورية، بعد التوزيعات المقترحة والحقيقة أنه بدأ عام 2019 رحلة جديدة في البنك ، وتحقيق أرقام مميزة وبدأ توزيعات الأرباح لأول مرة في تاريخ البنك وكانت بشكل مدروس ومتصاعد وتدريجي حتى وصلنا في العام الماضي لنسبة 100% ومقترح في العام الحالي حوالي 130%ولذلك أتوجه بالشكر الجزيل لكافة العاملين في البنك من أكبر موظف إلى أصغر موظف فكلهم شركاء في هذا الإنجاز ويستحقون الشكر والامتنان.

وبالحديث عن الدور المتميز للرئيس التنفيذي الأستاذ نضال النصراوين منذ عام 2019 بدأت رحلة جديدة متميزة، رغم صعوبة الظروف الاقتصادية بسبب العقوبات المفروضة على سورية وخاصة إقرار قانون قيصر في تلك المرحلة، و كذلك فترة جائحة كورونا وآثارها وما ترتب عليه من توقف الاقتصاد العالمي وركوده وتراجعه، إلا أن الرئيس التنفيذي وبدعم وتوجيه من الشريك الاستراتيجي، استمر في العطاء ولا بد أن أشير إلى تفانيه الكبير في العمل وتواجده في أصعب الظروف على رأس عمله وخاصة في فترة الكورونا حيث بقي طيلة المدة ولم يغادر إلى الأردن، ، كما أنه باشر بالعمل مع زملاءه بعد يومين من التحرير متابعاً لعمل الفروع والإدارة والمحافظة على أصول البنك وعدم تضررها ، وإن كل تلك السياسة الإشرافية والمتابعة الميدانية مكنت البنك من الاستمرار وأبعدته عن الكثير من المخاطر من سرقات ونهب بعض الفروع في بنوك أخرى، وكذلك يشهد له الجميع بالوقوف إلى جانب الموظفين ودعمهم وتطويرهم الدائم ورفع كفاءاتهم ومراعاة التغيرات المعيشية في البلد ودعمهم في زيادة رواتبهم بدعم من الشريك الاستراتيجي، كذلك فإن الأستاذ نضال النصراوين ولدى استلامه كرئيس تنفيذي قد وفى بوعوده وطبق الخطة التي تحدث عنها في ذلك الحين وطبقها بالكامل والنتائج التي تحققت خلال السنوات الست الماضية خير دليل على كل ذلك ، لذلك كل الشكر والامتنان للأستاذ نضال ونرجو أن يكون هذا موضع تقدير عال من قبل الشريك الاستراتيجي في الدوحة ومجلس إدارة البنك ، وأرى شخصياً أن دور الأستاذ نضال مهم جداً في المرحلة القادمة كونها مرحلة جديدة في ظل اقتصاد حر واستثمارات ضمن إعادة الاعمار .

وبالحديث عن سهم بنك قطر الوطني – سورية تجدر الإشارة إلى أن العائد الاستثماري والمالي لذات السهم تجاوز 60% وهذا ما يجعل الاستثمار في السهم هدفا للمستثمرين وللتمسك وعدم بيعه سمه عالية لمساهمي البنك بسبب ثقتهم الكبيرة وهذا بظل الوضع التنافسي وقوة النتائج المحققة والمكانة العالية له والوضع القوي للشريك الاستراتيجي.

بناء عليه سيكون البنك بفضل المميزات المذكورة أعلاه له دوراً واعداً في المستقبل.

المساهم السيد خليل إبراهيم أشار إلى ضرورة أن يقوم البنك في فتح نوافذ إسلامية كما سال عن خطة الانتشار الجغرافي كما نوه إلى ضرورة الاعتماد الطاقة

سأل المساهم المهندس أيمن قوصرة عن ايداعات البنك الخارجية وآلية توزيعها والعائدات منها

أشار السيد الرئيس التنفيذي أن الوادئع موظفة بشكل مدروس وأن عائداتها جيدة وملحوظة في البيانات المالية

المساهم السيد إبراهيم طرحة أشار أن البنك وإدارتها العليا والتنفيذية ووفوا بوعودهم اتجاه المساهمين وأشار إلى أن أسهم البنك ضمان لتعويض الخسائر السابقة

المساهم السيد وليد الصواف سأل عن إمكانية استفادة البنك من الاستثمارات القادمة إلى سورية

أشار الرئيس التنفيذي أن البنك سوف يكون جاهزاً لأن يكون فاعلاً في السوق السورية

المساهم الدكتور زياد زنبوعة سأل عن أرباح القطع التشغيلي ولماذا انخفضت بالنظر للعام الماضي كما سأل لماذا البنك لا يقوم بشراء أسهم في شركات أخرى

كما أشار إلى موضوع الشفافية في البيانات المالية ولا يوجد افصاح أن البيانات المالية توحد مع بيانات بنك قطر الوطني الدوحة، سأل أيضا إن كان البنك يسدد أتعاب تدقيق مرتين مرة للمدقق الخارجي وأخرى للشريك الاستراتيجي، وسأل بخصوص الأرباح لماذا لم يتم توزيع أرباح نقدية إضافة للأسهم المجانية.
أشار الرئيس التنفيذي أن البيانات المالية مدققة حسب المعايير الدولية والجهات الوصائية تقوم بالرقابة وفق احكام القانون، أوضح التدقيق هو فقط عبر المدقق الخارجي والبنك يسدد بدلات للمدقق الخارجي فقط المساهم السيد خالد موسى أشار إلى ضرورة وجود وسائل إعلامية متعددة الانتشار للمساعدة في انتشار البنك واجل تسويق عمل البنك خارج سورية حيث أشار الرئيس التنفيذي إلى أن البنك سوف يقوم بالعمل على الجانب الإعلامي لتسويق عمل البنك

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على البيانات المالية للبنك للعام 2024.

رابعاً - اتخاذ القرارات فيما يتعلق بتكوين الاحتياطيات.

تم تكوين احتياطي قانوني (إجباري) للعام 2024 بمبلغ / 5,445,000,000 / ل.س فقط خمس مليارات وأربعمائة وخمس وأربعون مليون ليرة سورية، حسب أحكام قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011، كما تم تكوين احتياطي خاص (اختياري) لعام 2024 بمبلغ / 6,912,859,554 / ل.س فقط ست مليارات وتسعمائة واثنا عشر مليون وثمانمائة وتسع وخمسون ألفاً وخمسمائة وأربع وخمسون ليرة سورية، حسب أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002.
حيث تم تشكيل الاحتياطي القانوني (الإجباري) بتحويل 7.88% فقط من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي إلى الاحتياطي القانوني نظراً لبلوغ رصيد الاحتياطي القانوني كما في 31 كانون الأول 2024 نسبة 25% من رأس مال البنك.
كما تم تشكيل الاحتياطي الخاص (الاختياري) بنسبة 10% من قيمة الأرباح الصافية قبل الضريبة وبعد استبعاد الأرباح غير المحققة الناتجة عن تقييم مركز القطع البنيوي وفق ما ورد في البيانات المالية لعام 2024 في الإيضاح رقم (22).

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على تكوين احتياطي قانوني (إجباري) للعام 2024 بمبلغ /5,445,000,000 / ل.س فقط خمس مليارات وأربعمائة وخمس وأربعون مليون ليرة سورية، وتكوين احتياطي خاص (اختياري) لعام 2024 بمبلغ /6,912,859,554/ ل.س فقط ست مليارات وتسعمائة واثنا عشر مليون وثمانمائة وتسع وخمسون ألفاً وخمسمائة وأربع وخمسون ليرة سورية.

خامساً - اتخاذ القرار بخصوص مقترح مجلس الإدارة بزيادة رأس المال عن طريق ضم جزء من الأرباح المتراكمة المحققة كما في 2024/12/31 وتوزيع الأسهم المجانية بنسبة 129.57% الناجمة عن هذه الزيادة على المساهمين ليصبح رأس مال البنك 100 مليار ليرة سورية فقط "مائة مليار ليرة سورية " لا غير، وتعديل النظام الأساسي بعد الحصول على الموافقات اللازمة أصولاً بما ينسجم مع ذلك.

بين رئيس الجلسة أن مجلس الإدارة اقترح زيادة رأس مال البنك من خلال ضم جزء من الأرباح المحققة المشار إليها في ميزانية 2024 وأن النسبة المقترحة لزيادة رأس المال هي 129.57% من رأس مال البنك المدفوع بالكامل

وقد خاطب البنك الجهات الرقابية للحصول على الموافقات اللازمة لإدراج هذا البند ضمن جدول الأعمال والتي أكدت على ضرورة الحصول على الموافقات اللازمة لجهة رفع رأس مال البنك ولا سيما أن البت النهائي بالموضوع يعود إلى مجلس النقد والتسليف وأن تنفيذ ذلك لابد له من استكمال موافقات الجهات الرقابية ذات الاختصاص وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة.

وبعد المناقشة ولدى طرح الامر للتصويت وافقت الهيئة بالإجماع على تعديل المادة 8 من النظام الأساسي للبنك بزيادة رأسمال الشركة المسدد بالكامل بمبلغ ست وخمسون مليار وأربعمائة وأربعون مليون ليرة سورية عبر ضم جزء من الأرباح المتراكمة (أسهم مجانية) لزيادة رأسمال البنك ليصبح بعد الزيادة مائة مليار ليرة سورية.

سادساً – المصادقة على تعويضات، وبدلات أعضاء مجلس الإدارة لعام 2024.

بين رئيس الجلسة أنه ووفق ما جاء في نص المادة 2/156 من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 تحدد الهيئة العامة للشركة بدلات الحضور والمزايا الأخرى لأعضاء مجلس الإدارة في ضوء نشاط الشركة وفعاليتها وإن مصروف بدلات حضور السادة أعضاء مجلس الإدارة في معرض ممارستهم لأعمالهم وحضور اجتماعات المجلس واللجان المنبثقة عنه بلغ / 326,317,300 / ليرة سورية كتعويضات حضور دون أن يكون ضمن هذه المبالغ أي مكافآت مالية لأي من السادة أعضاء مجلس الإدارة.

وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على بدلات الحضور وفق ما ورد في البيانات المالية في الإيضاح رقم (30) والمتعلق بالمصاريف التشغيلية الأخرى والإيضاح رقم (33) والمتعلق بالتعاملات مع الأطراف ذات العلاقة.

سابعاً - إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة.

عرض السيد رئيس الجلسة موضوع إبراء ذمة مجلس إدارة الشركة والرئيس التنفيذي وممثلي الشركة بضوء المناقشات التي جرت لكافة التقارير وحسابات النتائج المالية والميزانية الختامية للشركة.

بعد المناقشة، ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وممثلي الشركة عن أعمالهم للسنة المالية 2024.

ثامناً - انتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاتهم وبدلاتهم.

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة الى وجوب انتخاب مجلس إدارة جديد بدلاً عن مجلس الإدارة المنتهية ولايته، واستعرض الخطوات التي قام بها مجلس الإدارة الحالي وبعضاً من الاعمال والانجازات التي حققها المجلس الحالي والتي تظهر جلياً من خلال البيانات المالية المشار إليها كما توجه بالشكر إلى السادة أعضاء المجلس على ما بذلوه من جهود ومتابعة حثيثة في إدارة أمور البنك.

أشار السيد رئيس الهيئة العامة إلى موافقة مصرف سورية المركزي على تعيين السيد حسن محمد خطيب ممثلاً عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدلاً عن ممثل المؤسسة السابق وذلك استكمالاً لولاية المجلس الحالي

بالتصويت أقرت الهيئة العامة بالإجماع تعيين السيد حسن محمد خطيب ممثلاً عن المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية بدلاً عن ممثل المؤسسة السابق وذلك استكمالاً لولاية المجلس الحالي

أشار السيد رئيس الهيئة العامة أنه ووفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي، تم نشر إعلان في صحيفتين يوميتين ليومين متتاليين، للراغبين في الترشح لعضوية مجلس الإدارة وذلك في الصحف التالية والمرفق نسخاً عنها:

اسم الجريدة	التاريخ	رقم العدد	رقم الصفحة
الثورة	الأربعاء 2025/06/18	1410	2
الحرية	الأربعاء 2025/06/18	47	4
الثورة	الخميس 2025/06/19	1411	2
الحرية	الخميس 2022/06/19	48	2

وأوضح أن لجنة الترشيحات والمكافآت في البنك اطلعت على طلبات وملفات المرشحين وبعد دراسة الطلبات ومدى تطابقها مع الأنظمة والتعليمات ذات الصلة رفعت الطلبات الموافق عليها من قبل اللجنة الى مصرف سورية المركزي أصولاً حيث تمت الموافقة النهائية على المرشحين بموجب كتاب مصرف سورية المركزي رقم 16/3178/ص تاريخ 2025/07/24.

وعرض السيد رئيس الهيئة العامة أسماء السادة المرشحين المقبولين لعضوية مجلس الإدارة وهم السادة:

1- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد إسماعيل مندنى العمادي.
2- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد خالد أحمد خليفة احمد الساده.
3- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد محمد فتحي إبراهيم خليل أبو الريش.
4-بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد أحمد حسن علي احمد عرفات.
5- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد مارك جون ناجل.
6- مصرف التوفير تمثله السيدة رغد معصب.
7- مؤسسة التأمينات الاجتماعية يمثلها السيد حسن محمد خطيب.
8- خزانة تقاعد المهندسين يمثلها السيد مالك بكور حاج علي.
9- شركة الثقة السورية للتأمين يمثلها السيد مهند محمد موفق السمان.

10- السيد مرهف رامي نزهه بصفته الشخصية.
11- السيد زيد طلال الخوري بصفته الشخصية.
12- السيد عيسى ميشيل الشامي بصفته الشخصية.
13- السيد سليمان جورج يعقوب بصفته الشخصية.
14- السيد سومر كمال معلا بصفته الشخصية.

وبين أنه ووفق تعليمات وتوجيهات السادة مصرف سورية المركزي الموجهة إلى البنك عبر الكتب والمراسلات الخاصة بالمرشحين المقبولين وتصنيفاتهم مراعاة الالتزام في تشكيلة مجلس الإدارة بمبادئ الحوكمة السليمة لمجالس الإدارة لا سيما أحكام دليل الحوكمة الصادر عن مصرف سورية المركزي بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489/م ن /ب 4 لعام 2009 والذي نص على ضرورة أن تكون غالبية أعضاء محلس الإدارة من غير التنفيذيين والا تقل نسبة الأعضاء المستقلين عن الثلث الامر الذي يترتب عليه ضرورة الحفاظ في تشكيلة المجلس على وجود ثلاثة أعضاء على الأقل ضمنه من المستقلين .

وعليه شرح رئيس الهيئة على السادة المساهمين الحضور ضرورة مراعاة ذلك عند اجراء العملية الانتخابية ليكون من بين السادة الأعضاء الجدد ثلاثة أعضاء مستقلين على الأقل وبين تصنيف كل واحد من السادة المساهمين الموافق عليهم من قبل مصرف سورية المركزي ووفق تصنيفه في كتابه رقم 16/3178/ص تاريخ 2025/07/24.

السادة المصنفين كمستقلين هم:

1- السيد مرهف نزهة
2-السيد زيد الخوري
3-السيد عيسى الشامي
4-السيد سليمان يعقوب
5-السيد سومر معلا
6- السيد مالك حاج علي (ممثل خزانة تقاعد المهندسين)
7- السيد مهند السمان (ممثل شركة الثقة السورية للتأمين)

وبعد ذلك دعا رئيس الجلسة السادة المساهمين الحضور للتصويت السري، ونتيجة فرز أصوات المقترعين، أظهرت نتيجة الانتخابات النهائية حسب الترتيب وبعد التدقيق النهائي وفق الجدول أدناه:

بنك قطر الوطني (ش.م.ع.ق) 116970086
مصرف التوفير 116625567
المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية 115971473
خزانة تقاعد المهندسين 20845009
شركة الثقة السورية للتأمين 15350680
مرهف نزهه 116025602
زيد الخوري 97429019
عيسى الشامي 105339852
سليمان يعقوب 1688344

وبالتالي تكون نتيجة الانتخاب وبالاقتراع السري آلت عضوية مجلس إدارة شركة بنك قطر الوطني سورية لولاية مجلس الإدارة -ثلاث سنوات اعتباراً من تاريخ 2025/08/13 للسادة المرشحين التالية أسمائهم:

1-بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد إسماعيل محمد مندنى العمادي.
2- بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد خالد أحمد الساده.
3-بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد أحمد حسن علي أحمد عرفات.
4-بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد مارك جون ناجل.
5-بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق يمثله السيد محمد فتحي إبراهيم خليل أبو الريش.
6- مصرف التوفير تمثله السيدة رغد جرجي معصب.
7- مؤسسة التأمينات الاجتماعية يمثلها السيد حسن محمد خطيب
8-السيد مرهف رامي نزهه بصفته الشخصية.
9-السيد زيد طلال الخوري بصفته الشخصية.
10-السيد عيسى ميشيل الشامي بصفته الشخصية.

تاسعاً - انتخاب مدقق الحسابات لعام 2025، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد تعويضاته.

عملاً بأحكام المادتين /168/ و/185/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011، وأحكام القانون رقم 33 لعام 2009 الناظم لمهنة المحاسبين القانونيين، طالب مجلس الإدارة عدد من مدققي الحسابات لترشيح أنفسهم للقيام بتدقيق حسابات الشركة، حيث تقدم السيد قحطان السيوفي مرشحاً وحيداً لذلك.

وبعد المناقشة، وبالتصويت وافقت الهيئة العامة على انتخاب السيد قحطان السيوفي **مدققاً لحسابات الشركة للسنة المالية 2025 وفوضت مجلس الإدارة بالتعاقد معه، وتحديد تعويضاته.**

عاشراً - الترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

أوضح السيد رئيس الهيئة العامة أن نص الفقرة رقم /4/ من المادة رقم /152/ من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 جاء صراحةً على أنه " لا يجوز لأي من أعضاء مجلس الإدارة أو للأشخاص المكلفين بتمثيل الشركة أن يشتركوا في إدارة شركة مشابهة أو منافسة لشركتهم أو يتعاطوا تجارة مشابهة أو منافسة لها إلا أذا حصلوا على ترخيص يجدد كل سنة ".

ونظراً أن عدد من أعضاء مجلس الإدارة يقومون بممارسة نشاط مشابه لنشاط شركة بنك قطر الوطني - سورية في مجال القطاع المصرفي داخل سورية وخارجها، على سبيل المثال بنك التوفير عضو في مجلس الإدارة، فكان

لابد من الحصول على الترخيص اللازم من الهيئة العامة لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة بموجب أحكام المادة المشار إليها أعلاه.

وبعد المناقشة وبالتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع بالترخيص لأعضاء مجلس الإدارة بممارسة أعمال مشابهة.

حادي عشر - عرض والمصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني - سورية وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق.

أوضح السيد رئيس الجلسة أنه وبموجب الكتب والمراسلات الجارية مع السادة مصرف سورية المركزي بخصوص تجديد العمل باتفاقية الدعم الفني المبرمة مع بنك قطر الوطني سورية وشريكه الاستراتيجي بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق واستناداً إلى أحكام القرار رقم 263/م ن تاريخ 2022/11/16 المتضمن المعايير المطلوبة لاعتبار أي اتفاقية يبرمها البنك من قبيل اتفاقيات الدعم الفني و/ أو التقني و/أو الإداري لأغراض تطبيق أحكام القرار المذكور واستناداً إلى كتاب السادة مفوضية الحكومة لدى المصارف رقم 16/552/ص تاريخ 2025/02/09 والذي يبين أنه صدر عن السيد رئيس مجلس الوزراء القرار رقم 42 تاريخ 2025/02/05 والذي قرر ما يلي :

المادة 1:

الموافقة على تجديد اتفاقية الدعم الفني المبرمة بين بنك قطر الوطني – سورية وشريكه الاستراتيجي بنك قطر الوطني ش.م.ق لمدة ثلاث سنوات (عن الفترة الممتدة من تاريخ 2025/01/01 ولغاية تاريخ 2027/12/31).

المادة 2:

يقدم بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق الخدمات الواردة ضمن المادة 2 من القرار رقم 341/م.ن تاريخ 2023/12/21 على سبيل الحصر ودون الاخلال باستقلالية بنك قطر الوطني - سورية كما يلتزم بنك قطر الوطني – سورية بالحصول على موافقة مسبقة عند كل تعديل أو إضافة أي خدمات أخرى.

المادة: 3- يبلغ هذ ا القرار من يلزم لتنفيذه.

الخدمات الواردة ضمن المادة 2 من القرار رقم 341/م.ن تاريخ 2023/12/21 الصادر عن السادة مجلس النقد والتسليف التي يقدمها بنك قطر الوطني ش.م.ع.ق الشريك الاستراتيجي لبنك قطر الوطني – سورية على سبيل الحصر دون الاخلال باستقلالية البنك في إدارة شؤونه وهي:

1)المساعدة في مراجعة ومتابعة الاستراتيجيات وتطبيقها.

2)تقديم المساعدة اللازمة لتمكين البنك من إعداد التقارير المالية والادارية داخلياً وخارجياً، وذلك من خلال البيانات والمعلومات التي يقوم البنك حصرياً بتزويدها للمستشار.

3)المشاركة في وضع خطط العمل والموازنات حسب التوجه العام للبنك سنوياً على الأقل دون الإخلال باستقلالية البنك.

4)تقديم المشورة عند رسم السياسات والانظمة الداخلية والقرارات.

5)تقديم المشورة في الأمور المتعلقة بإدارة المخاطر المصرفية ومدى توافق القرارات المتعلقة بالائتمان وبرامج المخاطر مع الصلاحيات المحددة من قبل مجلس ادارة البنك حسب التوجه العام للمستشار وبما لا يتعارض مع النظام الأساسي المعتمد للبنك، وأحكام القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية العربية السورية.

6)الاستشارات المتعلقة بالرقابة والامتثال والتدقيق، وتقديم المشورة في الخدمات المتعلقة بتقنية المعلومات والعمليات والتسويق والمنتجات المصرفية وخدمات الموارد البشرية والتطوير والتدريب.

7)يحق للبنك طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، ذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية.

كما بين السيد رئيس الجلسة انه ونظراً لضرورة استمرار تقديم الاستشارات بشكل مجاني عن الأعوام التالية 2025-2026-2027 وبعد استمرار تنازل المستشار عن كامل الرسوم والتعويضات والنفقات التي يستحقها مقابل الاستشارات الفنية والادارية المقدمة منه الى شركة بنك قطر الوطني – سورية خلال المدة المشار إليها ولاحقاً لقرار مجلس النقد والتسليف المبين أعلاه وعلى اعتبار أن المستشار سيستمر بتقديم خدمات إدارية واستشارية للبنك منها الخدمات المشار إليها أعلاه إضافة إلى حق بنك قطر الوطني – سورية طلب استشارات أخرى إضافة إلى الاستشارات المذكورة أعلاه في سبيل قيام البنك بممارسة الإدارة الجيدة، وذلك بناء على طلب مجلس الإدارة أو الجهة الإشرافية في سورية ، ونظراً إلى الحاجة إلى استمرار العمل بالاتفاقية القائمة المشار إليها ووفق ما هو ورد بها من احكام وشروط.

وبعد المناقشة ولدى طرح الأمر للتصويت وافقت الهيئة العامة بالإجماع على المصادقة على تجديد العمل باتفاقية الخدمات الإدارية والفنية المبرمة بين بنك قطر الوطني – سورية ش.م.س.ع وبنك قطر الوطني ش.م.ع.ق وتفويض مجلس الإدارة باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بخصوص الاتفاقية وتعديلها وتوقيعها أو تمديد العمل بها وكل ما ينشأ ويتفرع عن ذلك.

وبانتهاء جدول الأعمال اختتمت الهيئة العامة غير العادية أعمالها في تمام الساعة الثانية عشرة ظهراً يوم الأربعاء الموافق 2025/08/13.

مندوب الاقتصاد والصناعة

مندوب مصرف سورية المركزي

١٢ آب ٢٠٢٥

مندوب هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

١٢ آب ٢٠٢٥

صورة طبق الأصل